

Distr.: General
21 September 2015
Arabic
Original: English



الدورة السبعون

البند ٧٣ من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية
التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث،
بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

موجز

طلبت الجمعية العامة، في قرارها ١٣٣/٦٩، إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها السبعين تقريراً شاملاً عن آخر المستجدات بشأن سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة وعن تنفيذ القرار. وطلبت أيضاً إلى الأمين العام أن يضمن تقريره تقييماً للآثار التي تلحق بالموظفين من جراء المخاطر المحدقة بسلامتهم وأمنهم، ولوضع سياسات منظومة الأمم المتحدة واستراتيجياتها ومبادراتها في ميدان السلامة والأمن ولتنفيذ تلك السياسات والاستراتيجيات والمبادرات والنتائج التي تسفر عنها.

ويقدم هذا التقرير لمحة عامة عن البيئة الأمنية العالمية وما يرتبط بها من تهديدات وتحديات أمنية تواجه موظفي الأمم المتحدة وعن استجابة المنظمة لتلك التهديدات والتحديات. ويتضمن أيضاً تحليلاً للاتجاهات الناشئة في مجال الأمن والعوامل الرئيسية المحركة لها وآثارها على موظفي الأمم المتحدة. ويسلط الأمين العام الضوء على الدور الذي تؤديه إدارة شؤون السلامة والأمن في تعزيز سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة، وبالتالي، تمكين الأمم المتحدة من تنفيذ برامجها في جميع أنحاء العالم. ويختتم التقرير بتوصيات لكي تنظر فيها الجمعية العامة.



أولا - مقدمة

- ١ - طلبت الجمعية العامة، في قرارها ١٣٣/٦٩، إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها السبعين تقريراً شاملاً عن آخر المستجدات بشأن سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة وعن تنفيذ القرار. وطلبت أيضاً إلى الأمين العام أن يضمن تقريره تقييماً للآثار التي تلحق بالموظفين من جراء المخاطر المحدقة بسلامتهم وأمنهم، ولوضع سياسات منظومة الأمم المتحدة واستراتيجياتها ومبادراتها في ميدان السلامة والأمن ولتنفيذ تلك السياسات والاستراتيجيات والمبادرات والنتائج التي تسفر عنها.
- ٢ - ويغطي هذا التقرير فترة الـ ١٨ شهراً الممتدة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٥. ويقدم لمحة عامة عن البيئة الأمنية العالمية وما يرتبط بها من تهديدات وتحديات أمنية تواجه موظفي الأمم المتحدة^(١) وعن استجابة المنظمة لتلك التهديدات والتحديات.
- ٣ - ويسلط الأمين العام الضوء على دور وإسهامات إدارة شؤون السلامة والأمن، التي أنشأتها الجمعية العامة منذ عقد مضي في قرارها ٢٧٦/٥٩، في توفير القيادة الاستراتيجية لنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن^(٢).

ثانياً - التحديات والتهديدات الأمنية التي تواجه موظفي الأمم المتحدة

ألف - البيئة الأمنية العالمية

- ٤ - ظلت البيئة الأمنية العالمية تتسم بالتعقيد والتغير خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وظل موظفو الأمم المتحدة يواجهون تهديدات متنوعة ومتعددة الأوجه، سواء بشكل مباشر من خلال استهداف المنظمة عمداً، أو بشكل غير مباشر، من خلال الأضرار الجانبية غير المقصودة.

(١) لأغراض هذا التقرير، يشير المصطلح "موظفو الأمم المتحدة" إلى جميع الموظفين المشمولين بنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، بمن فيهم موظفو منظومة الأمم المتحدة، ومتطوعو الأمم المتحدة، والأفراد العسكريون وأفراد الشرطة الذين يجري نشرهم على أساس فردي في بعثات إدارة عمليات حفظ السلام أو بعثات إدارة الشؤون السياسية، والخبراء الاستشاريون، وفرادى المتعاقدين، والخبراء المكلفون بمهام، وسائر المسؤولين المعيّنين بموجب اتفاق تعاقدية مباشر مع إحدى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. ولا يشير المصطلح إلى الأفراد العسكريين للوحدات الوطنية أو أفراد وحدات الشرطة المشكلة عند نشرها مع وحداتهم. ووفقاً لقاعدة بيانات شبكة معلومات مديري الأمن بالأمم المتحدة، تغطي مسؤولية نظام إدارة الأمن حوالي ١٨٠.٠٠٠ موظف.

(٢) يشمل نظام إدارة الأمن جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والكيانات الأخرى غير التابعة للأمم المتحدة التي أبرمت مع الأمم المتحدة مذكرة تفاهم بشأن إدارة الأمن.

٥ - واستمر عمل موظفي الأمم المتحدة في بيئات محفوفة بتحديات أمنية جسيمة اتسمت بالتزاعات المسلحة، وانعدام الاستقرار في أعقاب النزاعات، وانتشار التطرف المصاحب بالعنف والإرهاب، وتصاعد الجريمة، والاضطرابات الأهلية، وتفشي انتهاكات حقوق الإنسان، وهي آفات تآججت أغلبيتها بفعل الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الكامنة وراءها. وتمثلت الأطراف الفاعلة التي شكلت التهديد الرئيسي في المتطرفين الذين يمارسون العنف، والجماعات المسلحة، والشبكات الإجرامية المنظمة، والأفراد الانتهازيين الذين لا يُظهرون احتراماً يُذكر لولاية الأمم المتحدة أو قيمها أو لا يُبدون أي احترام لهما على الإطلاق. فهؤلاء لا يعتبرون المنظمة كياناً محايداً أو نزيهاً وفي بعض الأحيان يرون وجودها عائقاً أمام تحقيق أهدافهم.

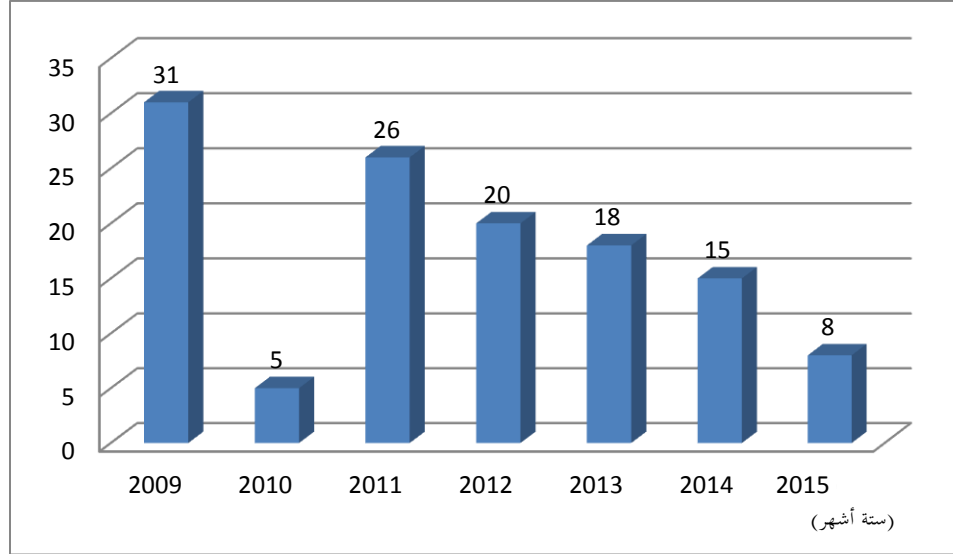
٦ - ويمثل الصعود السريع لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام مصدر قلق بالغ لدى المنظمة، وخاصة بالنظر إلى التهديد الكبير القائم فعلاً الذي تشكله حركات متطرفة أقدم عهداً مثل القاعدة وبوكو حرام والشباب. ففي عام ٢٠١٤، لقي ستة من موظفي الأمم المتحدة الخمسة عشر الذين راحوا ضحية العنف، مصرعهم في أعمال إرهابية نُسبت إلى هذه الجماعات. ويشير استمرار الدعاية المضادة للأمم المتحدة التي تنشرها هذه الجماعات، بوسائل منها الإنترنت وأشكال شتى من وسائل التواصل الاجتماعي، إلى أن التهديد بشن هجمات تستهدف المنظمة تحديداً سيتواصل في السنوات المقبلة.

٧ - وتحدد هذه الجماعات والعدد المتزايد من المنتسبين إليها موظفي الأمم المتحدة وبرامجها في مجموعة متزايدة من المناطق الجغرافية. وفي الوقت ذاته، تواجه الأمم المتحدة، في الجمهورية العربية السورية والصومال والعراق ومالي واليمن، تحديات أمنية غير مسبقة لأن النزاعات المسلحة أضحت متشابكة مع الإرهاب وممارسي العنف من المتطرفين الذين يستغلون مكامن الضعف المحلية والوطنية والإقليمية، بما فيها التوترات العرقية أو الدينية أو الطائفية أو الاجتماعية - الاقتصادية الكامنة.

٨ - وللبيئة الأمنية العالمية المتغيرة المبينة أعلاه آثار بالغة على المنظمة، سواء من حيث المخاطر التي يتعرض لها الموظفون أو من حيث استمرار تنفيذ البرامج. ومع أن الأخطار التي تحف بيئة العمل قد ازدادت، وفق ما يدل على عدد الهجمات التي تعرضت لها أماكن عمل الأمم المتحدة في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٥ مقارنة بعام ٢٠١٤ (انظر المرفق الثاني)، فإن تأثير هذه الأخطار على الموظفين تواصل تقلصه بإطراد إذ استمر نقصان حالات الوفاة سنوياً منذ عام ٢٠١١ (انظر الشكل الأول).

الشكل الأول

موظفو الأمم المتحدة الذين لقوا مصرعهم من جراء العنف



٩ - وقد يكون التناسب الإيجابي بين الحوادث الأمنية وتأثيرها على الموظفين راجعا إلى عوامل شتى، ولكن العامل الأرجح بينها هو تحسن ممارسات إدارة الأمن في نظام إدارة الأمن بكامله، مما في ذلك زيادة استخدام المركبات المصفحة، وحصول الموظفين على تدريب في مجال السلامة والأمن، وتحسن تدابير الأمن المادي، وتحليل التهديدات الأمنية، وتطبيق مبدأ الأهمية الحيوية للبرامج كأداة لتحديد المخاطرة المقبولة. وقد أدت هذه الممارسات إلى تعزيز سلامة الموظفين وأمنهم في العالم أجمع، مما مكن الأمم المتحدة من أن تبقى وتنفذ برامجها. وقد جرى تنفيذ الممارسات بنجاح رغم الاعتماد على ميزانية صفرية النمو، وعدم إدخال أي زيادة في عدد وظائف إدارة شؤون السلامة والأمن خلال السنوات الأربع الماضية. بيد أنه يجب التشديد على أن وقوع حادث واحد من الحوادث الشديدة التأثير يمكن أن يعكس مسار هذا الاتجاه تماما.

باء - تحليل الحوادث الأمنية التي تؤثر على نظام إدارة الأمم المتحدة لإدارة الأمن

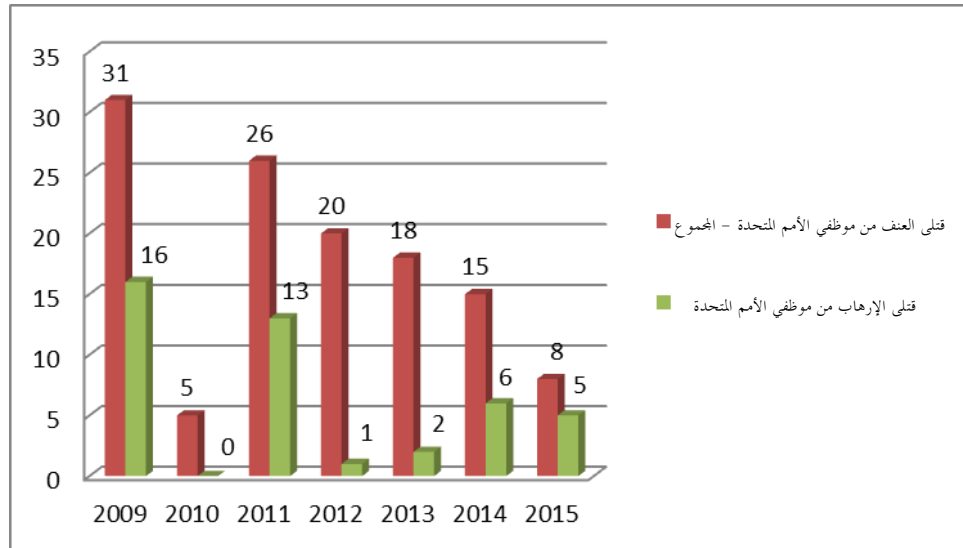
١ - أنواع الحوادث وتأثيرها على موظفي الأمم المتحدة

الهجمات المباشرة ضد موظفي الأمم المتحدة ومبانيها وأصولها

١٠ - في عام ٢٠١٤، أدت أعمال العنف إلى مقتل ١٥ وجرح ٦٥ من موظفي الأمم المتحدة. وفي الستة أشهر الأولى من عام ٢٠١٥، قُتل ٨ آخرون وجُرح ٤٢^(٣). ويقل الرقم الكلي للقتلى من الموظفين في الفترة المشمولة بالتقرير البالغ ٢٣ موظفا عن مثيله في فترة الـ ١٨ شهرا المشمولة بالتقرير السابق، التي بلغ عدد القتلى من الموظفين فيها ٢٨ موظفا (انظر المرفق الأول)، وذلك على الرغم من تدهور البيئة الأمنية العالمية بشكل عام.

الشكل الثاني

وفيات الموظفين الناجمة عن الإرهاب



(٣) أُبلغ عن سقوط قتلى من الموظفين في أفغانستان، وباكستان، وبوركينا فاسو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، والسودان، والصومال، وكوت ديفوار، وكينيا، وناميبيا، ونيجيريا.

١١ - وقد قتل ستة موظفين في عام ٢٠١٤ من جراء الإرهاب، وقتل خمسة آخرون في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٥ (انظر الشكل الثاني)، وهي أول فترة مسجلة يتجاوز فيها عدد قتلى الإرهاب عدد الوفيات الناجمة عن أسباب أخرى. ومع ذلك، فمن السابق لأوانه تحديد ما إذا كانت تلك الحالة ستصبح اتجاهًا سائدًا. وفي ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، راح أربعة موظفين ضحية هجوم مركب على مطعم في كابل. وفي ٤ تموز/يوليه ٢٠١٤، قُتل موظفان في غالكعيو، بالصومال. وفي ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٥، كان أحد موظفي الأمم المتحدة بين ضحايا هجوم مركب على مسجد للشيعية في بيشاور، باكستان. وفي ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥، قتل أربعة موظفين وجرح خمسة في تفجير مركبة تابعة للأمم المتحدة في غروي، بالصومال.

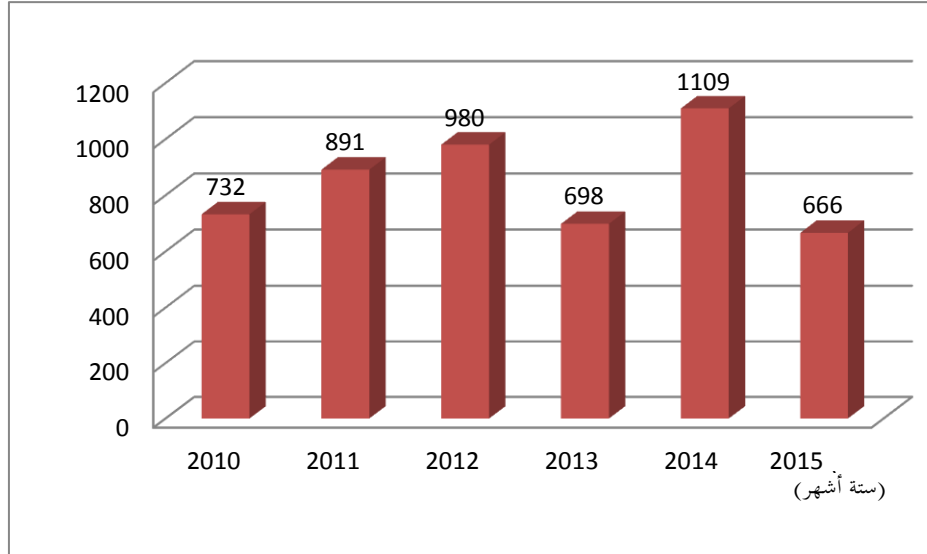
١٢ - وسُجل كذلك عدد من الهجمات المباشرة ضد مباني الأمم المتحدة ومركباتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي عام ٢٠١٤، وقعت ٩ هجمات مسلحة على مباني تابعة للأمم المتحدة و ٤٥ هجومًا على مركباتها، وفي الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٥، شُن ١٦ هجومًا مسلحًا على مباني تابعة للأمم المتحدة (انظر المرفق الثاني)، منها ١٥ هجومًا في اليمن وحده. وتدل الزيادة الكبيرة في الهجمات في مقابل تناقص أعداد القتلى من موظفي الأمم المتحدة على قيمة الاستثمار في تدابير الأمن المادي. فقد استطاعت المنظمة مؤخرًا، بفضل قوة الدفاعات والحرس في الأماكن المحيطة، صد هجمات في مطار مقديشو الدولي. وفي حادث منفصل، نجح أحد موظفي الأمم المتحدة من تفجير سيارة في قافلته في مقديشو بسبب الحماية التي وفرتها مركبة مدرعة دخلت الخدمة حديثًا.

الجريمة

١٣ - بعد الانخفاض الذي شهده مستوى الجريمة ضد موظفي الأمم المتحدة في عام ٢٠١٣، طرأت زيادة على هذا المستوى في عام ٢٠١٤ ومن المتوقع أن يزداد مرة أخرى في عام ٢٠١٥ (انظر الشكل الثالث). وفي عام ٢٠١٤، كانت الجريمة هي السبب في مقتل ٨ (٥٣ في المائة) من الـ ١٥ قتيلا من موظفي الأمم المتحدة الذين تعزى وفاتهم إلى أعمال عنف.

الشكل الثالث

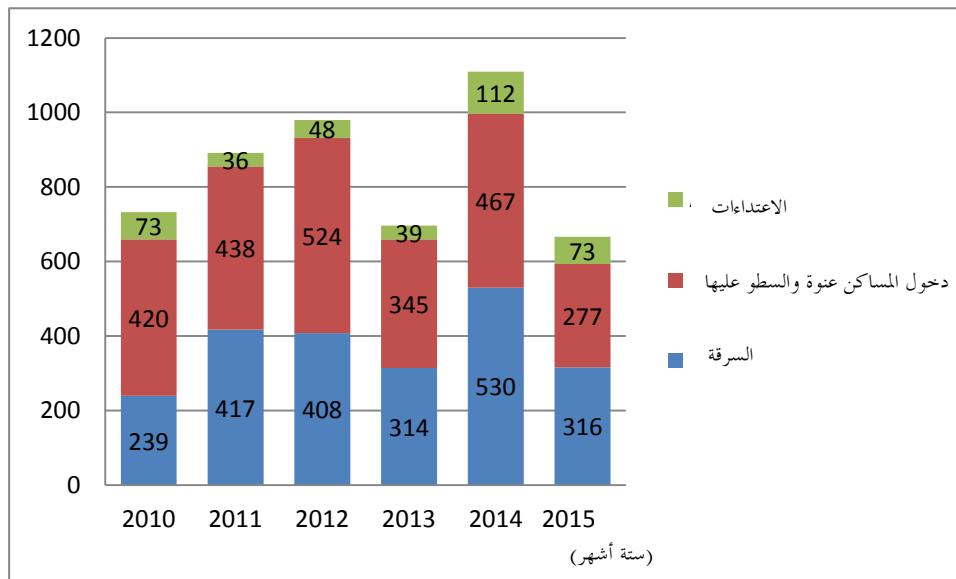
الموظفون المتضررون من الجريمة



١٤ - من دواعي القلق أيضا عدد موظفي الأمم المتحدة الذين تعرضوا لاعتداءات جسيمة وجنسية. فقد ازداد عدد ضحايا هذين النوعين من الجرائم بمعدل ثلاثة أضعاف تقريبا، من ٣٩ إلى ١١٢ بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، وكان عدد ضحايا هذه الجرائم في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٥ يبلغ ٧٣ موظفا (انظر الشكل الرابع).

الشكل الرابع

الجريمة: الموظفون المتضررون، حسب الفئة



١٥ - وتعتبر الزيادة الكبيرة والمفاجئة التي طرأت على النزاعات المسلحة والاضطرابات الأهلية، مقرونة بتدهور الأوضاع الاقتصادية، أحد العوامل التي أسهمت في الزيادة الهائلة في الاعتداءات الجسيمة والجنسية التي وقعت في العديد من مراكز العمل. وقد أقرت مؤخرا الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية سياسة جديدة لتدابير تأمين أماكن الإقامة في محاولة منها لتعزيز سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة في أماكن إقامتهم وحولها. وتربط السياسة ربطا مباشرا بين توفير تدابير لتأمين أماكن الإقامة ومستوى الجريمة في مركز العمل.

الحوادث الأمنية المتصلة بنوع الجنس

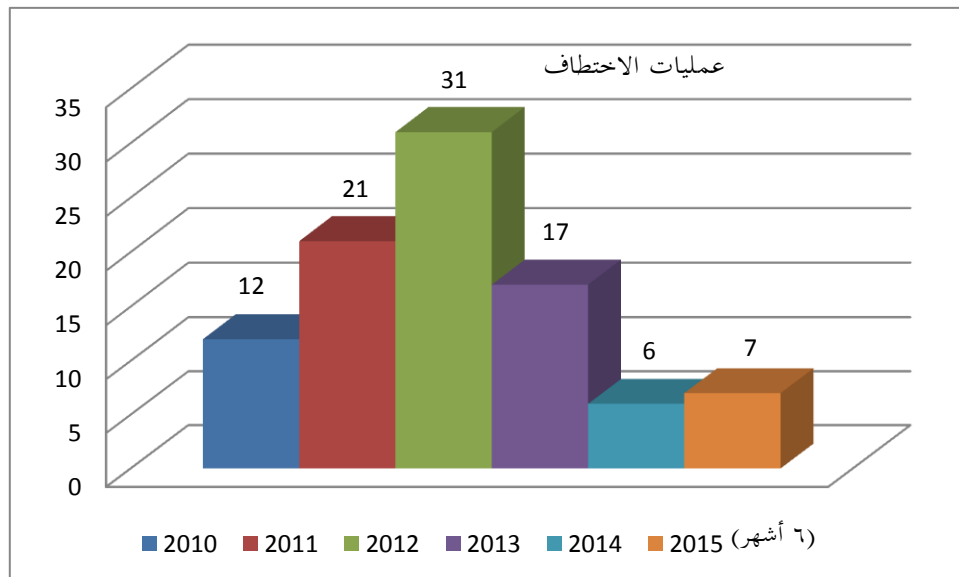
١٦ - ظلت الموظفين أكثر تضررا، تناسبيا، من الجريمة والاعتداء الجنسي من زملائهم الذكور، ولكن أقل تأثرا بالحوادث عموما. ومع أن الموظفين كن يمثلن قرابة ٤٠ في المائة من موظفي الأمم المتحدة في الميدان، فقد شكّلن ٤٦ في المائة من ضحايا الجرائم و ١٠٠ في المائة من ضحايا الاعتداءات الجنسية (انظر المرفق الثالث). وشكّلت الموظفين ١٣ في المائة من الوفيات المنسوبة إلى كل من أعمال العنف والحوادث المتعلقة بالسلامة.

خطف موظفي الأمم المتحدة

١٧ - في عام ٢٠١٤، اختطف ستة من موظفي الأمم المتحدة، خمسة منهم معيّنون محليا (انظر المرفقين الأول والثالث). وأطلق سراحهم جميعا في وقت لاحق. وعلى الرغم من أن سبعة موظفين قد اختطفوا خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٥ لا يزال من السابق لأوانه ملاحظة أي تغيير كبير في الاتجاه المتراجع لعدد الحوادث الذي بدأ عام ٢٠١٢ (انظر الشكل الخامس). وقد أطلق سراح ستة من سبعة موظفين اختطفوا أثناء الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٥، ولا يزال أحد موظفي الأمم المتحدة أسيرا في العراق.

الشكل الخامس

الموظفون الذين طالتهم عمليات الاختطاف



١٨ - ويُعزى الإفراج عن الرهائن بنجاح عموماً إلى القدرات المهنية في مجال إدارة حوادث احتجاز الرهائن التي أنشئت في إدارة شؤون السلامة والأمن وإلى دعم الدول الأعضاء. وتُبدل جهود بغية منع عمليات الاختطاف من خلال تقييمات المخاطر المحسنة والتدريب.

التخويف والمضايقة

١٩ - زاد عدد حوادث تخويف موظفي الأمم المتحدة ومضايقتهم من ١٠٨ حوادث عام ٢٠١٣ إلى ٢٩٥ حادثة عام ٢٠١٤. وحتى هذا التاريخ من عام ٢٠١٥، أُبلغ عن ٢٠٤ حوادث في هاتين الفئتين. ويقع معظم هذه الحوادث في المناطق التي تنشط فيها الأطراف المتنازعة من دون أي احترام لسيادة القانون.

انتهاكات حقوق الإنسان والامتيازات والحصانات الخاصة بموظفي الأمم المتحدة وغيرهم من الموظفين

٢٠ - انخفض بشكل مستمر منذ عام ٢٠١٠ عدد موظفي الأمم المتحدة المحتجزين أو المقبوض عليهم. وفي عام ٢٠١٤، أُلقي القبض على ١٢٨ موظفاً من الموظفين المدنيين. ومنذ ذلك الحين أطلق سراح ١١٠ منهم، في حين لا يزال ١٥ موظفاً محتجزاً، وأدانت المحاكم الوطنية ثلاثة منهم بارتكاب جرائم. وفي حين تنطوي أقلية من عمليات القبض على تهم جنائية وطنية مشروعة، فإن أغلبية حالات القبض والاحتجاز يمكن ربطها بتصورات خاطئة أو حالات سوء فهم لولاية الأمم المتحدة أو بتجاهل امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها، على النحو المعترف به بموجب القانون الدولي، أو سوء تنسيق بين السلطات المحلية والأمم المتحدة، من بين تحديات أخرى. وقد حدثت أغلبية عمليات القبض في جنوب السودان والسودان والجمهورية العربية السورية.

٢١ - وقد كان إعلان موظفي الأمم المتحدة أشخاصاً غير مرغوب فيهم، في بعض الحالات، شكلاً من أشكال التخويف، بما في ذلك في الحالات التي جاء فيها هذا الإعلان رداً على تسليط الموظفين الضوء على قضايا متصلة بحقوق الإنسان.

٢٢ - والدول الأعضاء مدعوة لتعيد تأكيد التزامها بالقانون الدولي، بما في ذلك حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، واحترام امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها. فموظفو الأمم المتحدة الذين يسعون إلى النهوض بمبادئ المنظمة ومقاصدها، ولا سيما أولئك المعينين محلياً، يجب ألا يخشوا التعرض لأعمال انتقامية رداً على ذلك أو يقعوا ضحية تلك الأعمال. وتُحث الدول الأعضاء على العمل ضد احتجاز موظفي الأمم المتحدة أو القبض عليهم بصورة غير قانونية أو عرقلة حرية حركتهم. وعلاوة على ذلك، تُحث الدول الأعضاء

على التحقيق في جميع الجرائم الخطيرة وأعمال العنف المرتكبة ضد موظفي الأمم المتحدة في إطار ولاية كل منها والسعي إلى مقاضاة جميع الجناة بهذا الخصوص.

الحوادث المتعلقة بالسلامة وحوادث المرور على الطرق

٢٣ - ظلّت حوادث المرور على الطرق السبب الرئيسي للوفيات والإصابات في صفوف موظفي الأمم المتحدة. ففي عام ٢٠١٤، كانت حوادث المرور هي السبب في كل الوفيات الـ ١٥ المتصلة بالسلامة وفي ٩١ من ١٠١ إصابة متصلة بالسلامة. ووقع ٣٠ في المائة من هذه الحوادث لمركبات تابعة للأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، قُتل ٢٩ شخصا من غير موظفي الأمم المتحدة وأصيب ٢٠٢ آخرين بجروح في حوادث مرور على الطرق شملت مركبات الأمم المتحدة. ويتطرق هذا التقرير في موضع لاحق إلى الجهود المبذولة لمنع حوادث المرور وإدارة السلامة على الطرق.

الحوادث المتعلقة بالصحة العامة والحوادث الناجمة عن الكوارث الطبيعية

٢٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان الخطر الأبرز في مجال الصحة العامة الذي واجهه موظفو الأمم المتحدة هو تفشي مرض فيروس إيبولا، الذي بدأ في غينيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، ثم انتشر إلى البلدان المجاورة في غرب أفريقيا. وعلى الرغم من أن المنظمة اضطرت إلى تغيير وجهة جهودها الرامية إلى مكافحة تفشي المرض، لم يُبلغ إلا عن بضعة اضطرابات في تنفيذ البرنامج بسبب تطبيق طرائق عمل بديلة وغير ذلك من تدابير الإدارة الأمنية الاستباقية، بما في ذلك نشر عدد إضافي من موظفي الأمن.

٢ - أثر البيئة الأمنية العالمية على برامج الأمم المتحدة

٢٥ - أثّرت البيئة الأمنية العالمية الصعبة تأثيرا كبيرا على عمليات الأمم المتحدة، فتوقفت بعض البرامج مؤقتا وأعيد تحديد نطاق بعض المشاريع ونُقلت بعض الأنشطة واعتمدت طرائق بديلة للعمل في مواجهة صعوبات البيئة الأمنية. وفي بعض الحالات، استلزمت مواجهة الأعمال العدائية الفجائية أو الواسعة النطاق تخفيض عدد موظفي الأمم المتحدة في مناطق النزاع أو نقلهم منها بصورة مؤقتة. وتعيّن على المنظمة في جميع الحالات تحقيق التوازن بين الاحتياجات التشغيلية والمخاطر الأمنية. وفي حين كانت معظم عمليات الإجلاء محدودة المدة، فإن البيئة العالمية المخاطر المستمرة في ليبيا أدّت إلى إجلاء الموظفين الدوليين من البلد منذ تموز/يوليه ٢٠١٤.

٢٦ - ومما لا شك فيه أن للجهود المبذولة لإجراء عمليات آمنة وخالية من الأخطار في الأماكن الشديدة الخطورة ثمنا ماليا. ففي الصومال وحدها، أنفقت إحدى وكالات الأمم المتحدة في الآونة الأخيرة زهاء مليون دولار من أجل تحسين الأمن المادي لمجتمعاتها وتعزيز أمن تحركاتها على الطرق.

٢٧ - وكان لتعطل عمليات الأمم المتحدة أثر مباشر على السكان المحليين في المقام الأول. فعلى سبيل المثال، نُهبت بعض مكاتب المساعدة الإنسانية في جنوب السودان ودُمّرت، مما تسبب في انخفاض تمويل الجهات المانحة فاضطرت البرامج بدورها إلى تعليق عملياتها. وفي نهاية المطاف، قلّصت أزمة جنوب السودان المكاسب الإنمائية وأثّرت تأثيرا شديدا في مبادرات التعافي المبكر. ويُبرز التقرير أدناه دراساتي حالة إفرادية تبينان تأثير البيئة الأمنية المحلية على عمليات الأمم المتحدة في الآونة الأخيرة.

دراسة الحالة الإفرادية ١: الجمهورية العربية السورية

٢٨ - اضطرت الأمم المتحدة إلى اتباع نهج يتسم بالحذر والمرونة في تقديم المساعدة الإنسانية إلى المدنيين المحتاجين. وتداول المنظمة على مراجعة مدى الأهمية الحيوية لبرامجها، بهدف اتخاذ قرارات فعالة قائمة على مراعاة المخاطر. واكتنف التعقيد البالغ تنظيم البعثات العاملة عبر خطوط النزاع بين الأراضي الخاضعة لسيطرة الحكومة والأراضي المتنازع عليها، وأُجّلت تلك البعثات أو أُلغيت مرّات كثيرة بسبب أعمال القتال المحلية، حتى عندما كانت تسمح الأطراف المتحاربة بالمضي فيها. وفي الوقت ذاته، أسهم انتشار الحركات المتطرفة العنيفة في جميع أنحاء المناطق الشرقية من الجمهورية العربية السورية في إغلاق مشاريع إنمائية حيوية في هذه المناطق. وعندما كان يعجز موظفو الأمم المتحدة عن السفر إلى المناطق المتنازع عليها، كان يُطلب من منظمات غير حكومية محلية أو متعاقدين من الأطراف الثالثة تيسير التنفيذ المادي للبرامج على الأرض.

دراسة الحالة الإفرادية ٢: اليمن

٢٩ - أدّت سرعة انتشار النزاع المسلح، بما في ذلك الضربات الجوية، إلى إجلاء مؤقت لموظفي الأمم المتحدة المعيّنين دوليا من صنعاء وعدن. وفي الوقت نفسه، واصل الموظفون المعيّنون محليا والشركاء المحليون العمل في ظل ظروف صعبة للغاية من أجل تقديم المساعدة إلى السكان المحليين، رغم تدمير منازلهم وتعرّض أفراد من أسرهم للإصابة في كثير من الأحيان. وقد سعت المنظمات إلى دعمهم في ظل هذه الظروف الصعبة عن طريق منحهم سلفا على مرتباتهم ومنحا للانتقال. ونظرا إلى الحالة الإنسانية الحرجة في البلد،

استأنفت برامج الأمم المتحدة تدريجياً عملها في صنعاء منذ حزيران/يونيه ٢٠١٥. ومع ذلك، يجب القيام بمفاوضات مستمرة لحماية المكاتب والحفاظ على العمليات.

٣ - أمن موظفي الأمم المتحدة المعيّنين محلياً

٣٠ - شكّل الموظفون المعيّنون محلياً ٦٥ في المائة من مجموع موظفي الأمم المتحدة المتضررين من الحوادث الأمنية والحوادث المتعلقة بالسلامة في عام ٢٠١٤. ومع أن الأفراد المعيّنين محلياً وقع لهم عدد أكبر من الحوادث بالأرقام المطلقة، فإنهم تضرروا نسبياً أقل من نظرائهم الدوليين في الحوادث التي أدت إلى وفيات عنيفة (٥٣ في المائة). ومع ذلك، فقد تضررت نسبة أكبر من الموظفين المعيّنين محلياً في مجالين محددين هما الحوادث المتعلقة بالسلامة (٨٧ في المائة)، والتوقيف والاحتجاز (٩٠ في المائة). فنظراً إلى أن هؤلاء الموظفين يشكلون الجزء الأكبر من السائقين، فإنهم أكثر عرضة من غيرهم لحوادث المرور على الطرق، التي تشكّل الجزء الأكبر من الحوادث المتعلقة بالسلامة. وفي حالات التوقيف والاحتجاز، فإنهم الأكثر عرضة للتعسف في استعمال السلطة معهم من جانب مسؤولي الدولة.

جيم - تحليل الحوادث الأمنية التي تؤثر على العاملين في مجال المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة الآخرين

١ - التهديدات الأمنية التي تؤثر على العاملين في مجال المساعدة الإنسانية والمنظمات غير الحكومية والأخصائيين الصحيين والعاملين في المجال الطبي وغيرهم من الشركاء المنفذين

٣١ - في الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٥، لقي ٩٢ موظفاً تابعاً لمنظمات غير حكومية تعمل بتعاون وثيق مع الأمم المتحدة مصرعهم نتيجة أعمال العنف، وأصيب ٨٤ موظفاً بجروح في ظروف مماثلة، واختطف ١٦٧ موظفاً، بحسب التقارير الواردة إلى إدارة شؤون السلامة والأمن (انظر المرفق الرابع). وعلى الرغم من أن هذه البيانات، المستندة كلها إلى الإبلاغ الطوعي إلى الإدارة، يَحتمل أن تكون غير كاملة^(٤)، فإنها تبين أن البيئة الأمنية الحالية تؤثر تأثيراً غير متناسب على موظفي المنظمات غير الحكومية مقارنة بموظفي الأمم المتحدة.

٣٢ - ولا تزال عمليات الاختطاف والهجمات المسلحة ضد العاملين في المجال الإنساني، بوصفها من الأسباب الرئيسية للحوادث، مصدر قلق بالغ. فالعاملون في مجال تقديم المعونة

(٤) وفرت معلومات إضافية في هذا الصدد مصادرٌ خارجية من قبيل التقرير الأمني للعاملين في مجال تقديم المعونة الذي يصدر سنوياً.

وموظفو الرعاية الصحية، على الصعيدين الدولي والمحلي كليهما، يقومون بتنفيذ عمليات إنسانية وبرامج إنمائية وأنشطة منقذة للحياة في بعض من أكثر المناطق بُعداً وأكثر البيئات خطراً، مما يعرضهم بالتالي لجميع أشكال الهجمات العنيفة. وعلى النحو المبين في دراسة الحالة ١، أدى نقل موظفي الأمم المتحدة أو إجلاؤهم إلى تولي منظمات غير حكومية محلية تنفيذ برامج وأنشطة بالغة الأهمية، في ظروف كثيراً ما يتعرض فيها موظفوها لخطر كبير.

٢ - الحوادث الأمنية التي تقع للموظفين المحليين في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

٣٣ - يعمل في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) أكثر من ٣٠.٠٠٠ موظف محلي في غزة والضفة الغربية والأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية. وهم يقدمون خدمات الرعاية الصحية والتعليم والحماية والبنى التحتية والإغاثة والخدمات الاجتماعية لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين. ونظراً إلى الظروف الأمنية السائدة في مناطق عمليات الأونروا، كانت الخسائر في الأرواح والإصابات في صفوف الموظفين العاملين في هذه المناطق نتيجة لأعمال العنف أسوأ بكثير في عام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠١٣، إذ زادت بنسبة ٨٠ في المائة (انظر المرفق الخامس).

٣٤ - والموظفون المحليون في الأونروا غير مشمولين بنظام إدارة الأمن، ولذلك لا تدخل الحوادث الأمنية التي أصابته في الإحصاءات الإجمالية الواردة في هذا التقرير. ومع ذلك، فإن الحوادث الأمنية الخطيرة التي تصيب الموظفين المحليين في الأونروا تدلّ على طبيعة البيئة التي تعمل فيها الأمم المتحدة.

٣ - مقارنة مع حفظة السلام

٣٥ - رغم أن حفظة السلام الذين يعملون لدى الأمم المتحدة في بيئات عالية الخطورة ليسوا مشمولين بنظام إدارة الأمن، فإنهم يواجهون تهديدات مماثلة لتلك التي يواجهها موظفو الأمم المتحدة المدنيون، ولا سيما في المواقع التي يتقاسمون فيها نفس الأماكن، مثل جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي.

٣٦ - ففي الفترة بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، بلغ عدد الهجمات المباشرة ضد حفظة السلام أكثر من ضعف ما كان عليه في فترة الاثني عشر شهراً السابقة، إذ ارتفع من ٧ إلى ١٦ هجمة. وقد بلغ عدد الذين لقوا مصرعهم من بين أفراد حفظ السلام جراء هجمات عدائية في فترة الأسبوعين الأولين من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ وحدها ١٤ شخصا.

ثالثاً - التدابير التي اتخذتها الأمم المتحدة استجابة للتهديدات والتحديات

٣٧ - في مواجهة البيئة الأمنية العالمية المعقدة والمحفوفة بالتحديات، سعت الأمم المتحدة إلى التصدي لهذه التعقيدات والتحديات بتدابير على المستويين الاستراتيجي والعملي، بهدف التمكين من تنفيذ عمليات الأمم المتحدة على نحو يضمن سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة الذين يقومون بتنفيذ برامج في الميدان. وتدعم جميع هذه التدابير التزام المنظمة بنهج البقاء والتنفيذ، وتم تقييمها على أنها السبب الرئيسي وراء احتواء الخسائر البشرية في ظل أوضاع أمنية سريعة التدهور.

ألف - الاستجابة الاستراتيجية من جانب المنظمة

١ - تحسين التعاون في مجال الأمن بين الأمم المتحدة والحكومات المضيفة

٣٨ - يمثل التعاون الأمني مع الحكومات المضيفة جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية الأمم المتحدة المتعددة الأبعاد لحماية موظفيها ومبانيها وأصولها. وواصلت الأمم المتحدة التشجيع على إقامة علاقات بناءة مع سلطات الحكومات المضيفة عن طريق تعزيز الإلمام بالوضع السائد، وتبادل المعلومات وتحليل التهديدات والمخاطر وتنسيق تدابير الوقاية والتخفيف وإدارة الأمن في حالات الأزمات. وقامت الأمم المتحدة أيضاً بتدريب مسؤولين مكلفين بشؤون الأمن في مختلف جوانب التعاون الأمني مع سلطات الحكومات المضيفة قبل نشرهم.

٣٩ - وما زال هناك التزام من جانب الأمم المتحدة وموظفيها باحترام القوانين الوطنية والأعراف والتقاليد الوطنية والمحلية من أجل تعزيز قبول السلطات المحلية والمجتمعات المحلية للمنظمة وموظفيها الذين يخدمون هذه المجتمعات. وأصبح هذا الاحترام جزءاً من المناهج التدريبية المختلفة في الأمم المتحدة، بما في ذلك الدورات الأمنية الإلزامية لموظفي الأمم المتحدة على الإنترنت والدورات المتخصصة التي يحصل عليها اختصاصيو الأمن، كما أصبح جزءاً من تدريب الموظفين المدنيين السابق للنشر الذي تقدمه إدارة عمليات حفظ السلام.

٢ - مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز احترام حقوق الإنسان لموظفي الأمم المتحدة وامتيازاتهم وحصاناتهم

٤٠ - اتخذت الأمم المتحدة خطوات ملموسة داخلياً لتقديم مرتكبي الجرائم الخطيرة وأعمال العنف ضد موظفي الأمم المتحدة إلى العدالة. وما فتئت إدارة شؤون السلامة والأمن تعمل على وضع قاعدة بيانات مركزية تسجل جميع الجرائم الخطيرة وأعمال العنف التي تؤدي إلى وقوع حالات وفاة أو إصابات خطيرة بين موظفي الأمم المتحدة. وستستخدم

هذه البيانات للمتابعة مع الحكومات المضيفة المعنية حتى يتسنى تقديم مرتكبي الجرائم إلى العدالة، ولداومة الاتصال مع الناجين المصابين أو أسر الضحايا المتوفين. وأنجزت مؤخرًا عملية تقييم أولية تم فيها تحديد أكثر من ٨٠٠ ضحية في أكثر من ٥٠٠ حادثة وقعت في الفترة بين كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ وحزيران/يونيه ٢٠١٤.

٤١ - وبالتزامن مع ذلك، تعمل الأمم المتحدة بلا كلل على ضمان التزام الدول الأعضاء بحماية حقوق الإنسان واحترام امتيازات موظفي الأمم المتحدة وحصاناتهم. وعند التفاوض بشأن اتفاقات المقار والبعثات، تقوم المنظمة بكل جهد ممكن لتضمن تلك الاتفاقات الأحكام المنطبقة الواردة في الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وبروتوكولها الاختياري.

٤٢ - وتسعى الأمم المتحدة دون كلل لمنع الانتهاكات الخطيرة لقانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني عن طريق مبادرة "حقوق الإنسان أولاً"^(٥) التي أطلقها الأمين العام. وتوفر المبادرة منتدى لإجراء مناقشات داخلية ومسارًا للتعاون بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء، من خلال الأفرقة العاملة الحكومية الدولية ذات الصلة التابعة لمجلس حقوق الإنسان، بشأن المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك حماية العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة.

٣ - تعزيز واجب العناية تجاه موظفي الأمم المتحدة

٤٣ - تمشيا مع نهج "البقاء والتنفيذ" المعمول به في الأمم المتحدة، سلّمت المنظمة بالحاجة إلى توضيح واجبها في تقديم الرعاية إلى الموظفين العاملين في البيئات العالية المخاطر والبيئات الشديدة الخطورة. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٤، قامت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى بإنشاء فريق عامل برئاسة وكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن، للاضطلاع باستعراض شامل للمسائل الرئيسية المتعلقة بواجب الرعاية. وأجريت دراسات شاملة في خمس بيئات متميزة تتسم بارتفاع معدل المخاطر (أفغانستان والجمهورية العربية السورية والصومال ومالي وهايتي والبلدان المتضررة من فيروس إيبولا)، وذلك بهدف إنجاز أعمال الفريق بحلول نهاية عام ٢٠١٥.

(٥) تركز مبادرة حقوق الإنسان أولاً في المقام الأول على الأمانة العامة والوكالات والصناديق والبرامج وعلى ما يمكن أن يفعله كل كيان من كيانات الأمم المتحدة لتحسين استجابة المنظمة الجماعية لمخاطر الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في المستقبل.

٤ - دمج إدارة الأمن في تنفيذ البرامج

٤٤ - قامت الأمم المتحدة بتوسيع نطاق تنفيذ إطار الأهمية الحيوية للبرامج، بالاقتران مع تقييم المخاطر الأمنية، وذلك من أجل تحديد مستوى مقبول للمخاطر التي يتعرض لها الموظفون العاملون في البيئات العالية المخاطر والبيئات الشديدة الخطورة. ويمثل هذا الإطار عنصرا رئيسيا من عناصر استراتيجية "البقاء والتنفيذ". ومنذ استحداث هذا الإطار في عام ٢٠١٢، تم تنفيذه في ١٨ بلدا: أفغانستان، وباكستان، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، ودولة فلسطين، والسودان، والصومال، والعراق، وغينيا، وكينيا، وليبيا، ومالي، وموريتانيا، والنيجر، ونيجيريا، واليمن.

٤٥ - وقد شجعت الجمعية العامة، في دورتها التاسعة والستين، على تنفيذ الإطار بشكل متواصل ومتسق (انظر القرار ١٣٣/٦٩). وتعكف الأمم المتحدة على إضفاء الصبغة الرسمية على اعتبار هذا الإطار من قبيل السياسات العامة وعلى تطبيقه الإلزامي في جميع المناطق التي ما زالت مستويات المخاطر بها شديدة أو بالغة الشدة.

٤٦ - ويُستكمل هذا الجهد، يوميا، عن طريق زيادة التعاون بين مديري البرامج وموظفي الأمن لكفالة إدراج اعتبارات السلامة والأمن في تخطيط البرامج وتنفيذها على الصعيد الميداني.

٥ - تعزيز مراعاة المنظور الجنساني وشمول الجميع

٤٧ - ظلت الأمم المتحدة ملتزمة بمعالجة التحديات الأمنية التي تواجه الموظفين والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين من موظفيها. وتنظر المنظمة، من خلال الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية، في أفضل طريقة لتلبية الاحتياجات الأمنية للموظفين الأكثر تعرضا للعنف الجنساني، بوسائل تشمل إعداد دورات تدريبية للموظفات، والإبلاغ عن الحوادث الجنسانية وتسجيلها ووضع مبادئ توجيهية محددة لموظفي الأمن. ويلزم أيضا استعراض السياسات الأمنية القائمة في الأمم المتحدة، بهدف إدراج الاعتبارات المراعية للمنظور الجنساني، حسب الاقتضاء.

٤٨ - وفي آب/أغسطس ٢٠١٥، أصدر وكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن تعليمات لجميع موظفي إدارة السلامة والأمن يذكرهم فيها بما يقع على عاتقهم من التزامات ومسؤوليات متعلقة بمكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسيين وسياسة عدم التسامح مطلقا في هذا الصدد.

باء - تعزيز نظام إدارة الأمن

٤٩ - ما زال نظام إدارة الأمن الإطار الرئيسي لإدارة سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم. وما زال النظام يتطور استجابة للتحديات المحيطة بالبيئة الأمنية العالمية.

١ - وضع سياسات جديدة للسلامة والأمن

٥٠ - اضطلعت الأمم المتحدة، من خلال الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية، بجهود ترمي إلى استحداث سياسات ومبادئ توجيهية وإجراءات على نطاق المنظومة بهدف توفير توجيه أفضل بشأن المسائل المتعلقة بالسلامة والأمن. وخلال الأشهر الثمانية عشر الماضية، تم إصدار السياسات الثلاث التالية: نسخة مستكملة من إطار "معاً من أجل إنقاذ الأرواح" ومعه السياستان الجديدتان بشأن السفر بالطائرة، ونظام تسجيل الحوادث المتعلقة بالسلامة والأمن. وتم مؤخراً التصديق على سياستين أخريين تتعلق إحداهما بتدابير أمن أماكن الإقامة (التي يعتزم الاستعاضة بها عن معايير العمل الأمنية الدنيا لمآكن الإقامة)، وتتصل الأخرى بإدارة الإجهاد النفسي والإجهاد الناجم عن الحوادث العصبية.

٥١ - وقد شارف وضع عملية محسنة بدرجة كبيرة لإدارة المخاطر الأمنية على الانتهاء، إلى جانب إعداد المواد التدريبية ذات الصلة وتجهيز وحدة تشغيل مزودة بأداة إلكترونية. وتم تحديد كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ موعداً لبدء تشغيل هذه العملية، وبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ سيكون قد تم تدريب جميع موظفي الأمن في مراكز العمل كافة على هذه العملية.

٥٢ - وتعتزم الشبكة اعتماد سياسات جديدة في عام ٢٠١٦ فيما يتعلق بإدارة الأزمات في الميدان، وإدراج المنظور الجنساني في إدارة الأمن، وسلامة الطرق، والخدمات الأمنية الخاصة غير المسلحة، ومخاطر أمن أماكن الإقامة التي يواجهها الموظفون المعينون محلياً.

٥٣ - ويجري في الوقت نفسه بذل المزيد من الجهود لتشجيع التوصل إلى فهم أفضل للسياسات القائمة وتوسيع نطاق تطبيقها، بوسائل تشمل ترجمة السياسات والمبادئ التوجيهية الحالية إلى الفرنسية. ومن المتوقع إتمام هذا العمل الكبير بحلول نهاية عام ٢٠١٥.

٥٤ - وتشمل التطورات الأخرى الشاملة لعدة قطاعات فيما يتعلق بإدارة الأمن دمج نظام تجهيز المعلومات المتعلقة بطلبات السفر في إدارة شؤون السلامة والأمن، الذي يتم من خلاله الموافقة على جميع طلبات استصدار التصاريح الأمنية ويتتبع جميع طلبات سفر موظفي الأمم المتحدة في مهام رسمية، مع النظم المحلية لاستصدار تصاريح الانتقال المستخدمة في عمليات

حفظ السلام، والنظم المركزية لتخطيط الموارد، مثل نظام أوموجا في الأمانة العامة، إلى جانب النظم الأخرى التي تستخدمها وكالات وصناديق وبرامج شتى.

٢ - تعزيز سلامة السفر على الطرق

٥٥ - ما زالت المنظمة يساورها شعور بالقلق إزاء عدد موظفي الأمم المتحدة الذين يسقطون قتلى أو جرحى في حوادث المرور على الطرق. وأوصت الشبكة مؤخراً بوضع استراتيجية شاملة للسلامة على الطرق في إطار نظام إدارة الأمن، أو سياسة جامعة للسلامة على الطرق، عند الاقتضاء، مع أخذ مختلف أنشطة المنظمات واحتياجاتها في الاعتبار. وفي هذا الصدد، ستعمل المنظمة بالتعاون مع المبعوث الخاص الجديد المعني بسلامة الطرق، الذي عُيِّن في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٥.

٣ - تعزيز الشراكات مع المنظمات غير الحكومية

٥٦ - أتاح إطار ”معا من أجل إنقاذ الأرواح“ للأمم المتحدة تعزيز تعاونها مع المنظمات غير الحكومية أو شركاء التنفيذ بشأن جميع المسائل المتصلة بالسلامة والأمن، ولا سيما من خلال تبادل المعلومات والتدريب. وفي عام ٢٠١٤ وخلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٥، قامت الإدارة بتنسيق المساعدة في مجال أمن العمليات، المقدمة إلى المنظمات غير الحكومية في جمهورية أفريقيا الوسطى، والجمهورية العربية السورية، وجنوب السودان، والسودان، والصومال، والنيجر، ونيجيريا. وقدم نظام إدارة الأمن أيضاً المساعدة في مجالي النقل والإجلاء إلى المنظمات غير الحكومية العاملة في اليمن.

٥٧ - وانضم ١٧ من مديري الأمن في المنظمات غير الحكومية إلى برامج التأهيل الأمني المعدة خصيصاً لموظفي الأمن في الأمم المتحدة. وقد تعزز هذا التعاون بعد إدراج إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، إضافة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في لجنة الرقابة المعنية بإطار ”معا من أجل إنقاذ الأرواح“ الذي اعتمد مؤخراً.

٤ - الجمع بين الموارد الأمنية في الأمانة العامة

٥٨ - شرعت إدارة شؤون السلامة والأمن، مدعومةً بشكل كامل من إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، في برنامج كبير للجمع بين كل موظفي الأمن في الأمانة العامة تحت قيادة وكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن على النحو المتوخى عندما أنشئت الإدارة في عام ٢٠٠٥ (انظر A/59/539) وقرار الجمعية العامة ٢٧٦/٥٩، الجزء الحادي عشر). وشكّل مؤخراً فريق لهذا المشروع وبدأ عمله.

٥٩ - ويتيح الجمع بين موظفي الأمن فرصة لقيام الأمم المتحدة بتحسين تقديم خدمات الأمن، وزيادة أوجه الكفاءة في استخدام موارد الأمن وزيادة كفاءة موظفي الأمن المهنية ومعارفهم ومهاراتهم وخبراتهم عموماً، وتعزيز الدور القيادي لإدارة شؤون السلامة والأمن في إطار نظام إدارة الأمن، على النحو المتوخى في بادئ الأمر. ولهذا النهج أهمية بالغة في ضوء البيئة الأمنية المتغيرة والحاجة إلى قدرات للاستجابة الأمنية تتسم بمزيد من المرونة وخفة الحركة والقوة.

٥ - التحديات المتبقية

٦٠ - على الرغم من أن الأمم المتحدة تبذل كل جهد ممكن لتعزيز قدراتها الحالية لمواجهة الأخطار الأمنية الناشئة، لا تزال هناك بعض التحديات التي يجب التصدي لها. وقد جددت المنظمة التزامها بإشاعة ثقافة أمنية بين جميع موظفي الأمم المتحدة، والتشديد على المساءلة، وتعزيز الامتثال على المستوى الفردي وعلى مستوى المنظمة، وتهيئة قدرات لتنفيذ أفضل الممارسات، وإنفاذ متطلبات التدريب الأمني الإلزامي على جميع موظفي الأمم المتحدة. وتهدف هذه التدابير مجتمعة إلى التغلب على الرضا بالوضع الراهن وتعزيز القيادة ومساءلة الموظفين في ما يتعلق بالسلامة والأمن.

٦١ - وبالإضافة إلى ذلك، تواصل المنظمة التشجيع على إدراج تكاليف الأمن في الميزانيات البرنامجية منذ البداية، لكفالة توفر التمويل من أجل تدابير إدارة الأمن بسهولة، لا سيما في البيئات المعرضة لمخاطر كبيرة.

جيم - إسهامات إدارة شؤون السلامة والأمن في أمن موظفي الأمم المتحدة، والاستراتيجيات والتحديات الجديدة

٦٢ - تواصل إدارة شؤون السلامة والأمن توفير التوجيه والتنسيق والدعم التشغيلي لنظام إدارة الأمن. ويشمل ذلك تقديم المشورة الأمنية إلى القيادة العليا للأمم المتحدة وتنسيق الاستجابات المتعلقة بالأمن في حالات الطوارئ والأزمات، وإقامة علاقات ببناء مع الحكومات المضيفة. وتحفظ الإدارة بدور قيادي في الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية، إذ تضع خطة عملها وتوفر التوجيه الاستراتيجي لها بغية كفالة أن يظل نظام إدارة الأمن مجدياً ومرناً ومتسماً بخفة الحركة حتى يتسنى له الوفاء بما تتطلبه البيئة الأمنية العالمية ذات الطابع الدينامي.

١ - الرؤية والمهمة

الاستعراض الاستراتيجي

٦٣ - لكي تتمكن الإدارة من الاستجابة للتغيرات البعيدة المدى التي تطرأ على البيئة الأمنية العالمية وتضمن استمرار بقائها على مستوى الغرض المنشود، فقد شرعت في إجراء استعراض استراتيجي شامل لأهدافها وغاياتها وتنظيمها وهيكلها ووظائفها ومهامها، ونتائجها - وهو الاستعراض الأول من نوعه منذ إنشاء الإدارة قبل عشر سنوات. وحدد الاستعراض عدة مجالات يلزم تعزيزها فوراً وهي: تحليل التهديدات والمخاطر، والأمن المادي، والتدريب والتطوير، والقدرة الاحتياطية لمواجهة زيادة عبء العمل المفاجئة في الميدان. وسلّمت الإدارة أيضاً بالحاجة إلى سرعة تنفيذ الجمع بين الموارد الأمنية الذي طال انتظاره والمذكور آنفاً. كما أوصت بفحص نظام إدارة الأمن بكامله. وفي الاضطلاع بهذه الجهود، وضعت الإدارة في حساباتها تماماً تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام عن "توحيد قوانا من أجل السلام: السياسة والشراكات والناس" (A/70/95-S/2015/446)، في انتظار صدور تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن فحص السلامة والأمن في العالم لمدة ١٨ شهراً الذي بدأ في عام ٢٠١٤، وذلك للحصول على مزيد من التوجيه. وأيدت الأمم المتحدة الاستعراض الاستراتيجي، ويجري تنفيذ التوصيات الواردة فيه.

رؤية الإدارة ومهمتها

٦٤ - صاغت الإدارة رؤية جديدة بعنوان "حماية الأشخاص الذين يعملون من أجل عالم أفضل" تدعمها مهمتها المتمثلة في توفير خدمات احترافية في مجال السلامة والأمن لتمكين الأمم المتحدة من تنفيذ برامجها وولاياتها على الصعيد العالمي. واسترشاداً برؤيتها ومهمتها، لا تزال الإدارة ملتزمة بتوفير خدمات احترافية في مجال السلامة والأمن وما يتصل بها من مهام قيادية لتمكين الأمم المتحدة من أن تبقى وتنفذ برامجها وتفي بولاياتها في بيئة أمنية عالمية سريعة التغير.

٢ - تعزيز الإمام بالوضع السائد وتحليل التهديدات والمخاطر

٦٥ - تتطلب البيئة المهددة للأمن الآخذة في التطور بسرعة إجراء تحليل مركّز لخلق وعي بالوضع السائد وتقديم دعم تحليلي لكبار صانعي القرارات في جميع المناطق التي تنفذ فيها المنظمة الولايات المنوطة بها. وفي عام ٢٠١٥، أعادت الإدارة تخصيص موارد داخلية لدائرة تقييم التهديدات والمخاطر كوسيلة لتقديم خدمة تحليلية أكثر شمولاً لأصحاب المصلحة، لا سيما في الميدان. وعملت الإدارة أيضاً على تحسين قدرة اختصاصيي الأمن

بتعزيز الدورات التدريبية التي تجريها للمحللين. كما بدأت العمل مع عناصر أخرى في المنظمة على وضع برامج توعية مشتركة في المناطق التي تزداد فيها مخاطر الإرهاب.

٣ - تعزيز الأمن المادي لمباني الأمم المتحدة

٦٦ - أحرزت الإدارة تقدماً حقيقياً في تعزيز الأمن المادي في مقر الأمم المتحدة. فقد أنشئت وحدة للأمن المادي باستخدام الموارد القائمة، وُحِّد الغرض منها وهيكلها ومهمتها وأولوياتها وخطة تنفيذها. وجرى على سبيل الأولوية استحداث طريقة وأداة لتقييم الأمن المادي لتكملة السياسات القائمة لنظام إدارة الأمن. وأطلقت الوحدة أيضاً واجهة إلكترونية لتجُمع مهني موسع معني بالأمن، ونظمت حلقات عمل بشأن الأمن المادي، وأجرت تقييمات لأماكن العمل. ورحب جميع المعنيين بهذه التدابير التي أسهمت بشكل فعال في تعزيز أمن مباني الأمم المتحدة.

٤ - تحسين فعالية تدابير التخفيف من حدة المخاطر الأمنية

٦٧ - استجابة للطلب المتزايد على أن تقوم الأمم المتحدة بمنع وقوع مخاطر أمنية والحد منها، زادت الإدارة استخدام المركبات المدرعة، وتوفير خدمات الأمن المسلحة، بما في ذلك خدمات الحماية اللصيقة (في اليمن مثلاً). وعززت الإدارة أيضاً قدراتها الاحتياطية للتعامل مع العبء الإضافي المفاجئ، بما في ذلك للاستجابة لحالات الطوارئ، وقامت بـ ٩٤ عملية نشر تكميلية في ١٤ بلداً في عام ٢٠١٤ و ٤٨ عملية نشر تكميلية في ١١ بلداً في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٥، وعززت الأمن في أماكن العمل في الوقت نفسه. وينطوي كل ذلك على أهمية بالغة لحماية موظفي الأمم المتحدة وأصولها وعملياتها، لا سيما في حالات الطوارئ والأزمات.

٥ - دعم المؤتمرات والمناسبات الخاصة

٦٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت الإدارة الدعم إلى ٢١٦ مناسبة خاصة ومؤتمراً وحلقة عمل واجتماعاً رعتها ونظمتها مؤسسات تابعة للأمم المتحدة موجودة خارج مقر المنظمة. وقد شملت هذه الفعاليات ١٥ مناسبة رئيسية نُظمت في ١١ بلداً، بالإضافة إلى مؤتمرات رئيسية شملت الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المنعقدة في ليما، بيرو، والمنتدى الحضري العالمي الذي عقد في ميدلين، كولومبيا، والاجتماع الثاني عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي الذي عقد في بيونغ شانغ، جمهورية كوريا. وأُختتمت جميع تلك الفعاليات بدون وقوع حوادث.

٦ - التدريب

٦٩ - واصلت الإدارة تركيز جهودها ومواردها على تنفيذ برامج تدريبية لجميع موظفي الأمم المتحدة، وفقاً لقراري الجمعية العامة ٨٥/٦٧ و ١٣٣/٦٩.

٧٠ - وتسليماً من الإدارة بأن التدريب يشكل أساساً لتعزيز الوعي الأمني وثقافة الأمن في المنظمة، فقد تكفّلت بتوفير التدريب لثلاث مجموعات رئيسية هي: الأفراد الذين يوظفون بمسؤوليات الأمن، بمن فيهم المسؤولون المكلفون بشؤون الأمن وكبار اختصاصيي الأمن؛ والمسؤولون والمديرون الأمنيون؛ وموظفو الأمم المتحدة بشكل عام.

٧١ - وفي عام ٢٠١٤، قدمت الإدارة أكثر من ١٠٠ دورة تدريبية في حجرات دراسية إلى قرابة ١٧٠٠ فرد. وأتاح استخدام أدوات التعلم الإلكتروني لإدارة تقديم التدريب في مجال الأمن بفعالية وكفاءة إلى جمهور أوسع، وقد تجلّى نجاح الإدارة هذا في العدد المتزايد للمشاركين. فقد سجل حوالي ٩٥ ٠٠٠ فرد أنفسهم في دورات تدريبية على الإنترنت في عام ٢٠١٤، شملت الدورات التدريبية التالية: أساسيات الأمن في الميدان، والدورة التدريبية المتقدمة بشأن الأمن في الميدان، وفريق إدارة الأمن.

٧٢ - وبالإضافة إلى ذلك، زادت المشاركة في الدورات التدريبية التي تعزز القدرة على الاستجابة للتهديدات والإصابات أثناء العمل في الميدان. فقد سجل أكثر من ٨ ٠٠٠ فرد أنفسهم في دورات البرنامج التدريبي "أمان الميدان" المقامة في المواقع الميدانية. وستقدم في تشرين الثاني/نوفمبر، دورة تدريبية عن إدارة الأزمات لكبار المديرين الميدانيين، بهدف تحسين وعيهم بالأمر الأمنية وكفالة تنفيذ التدابير الأمنية المطلوبة.

٧٣ - وتسير الإدارة حالياً - وفق الجدول الزمني الموضوع - في سبيل توفير مجموعة قوية من وسائل التعلم في مجال الأمن بحلول عام ٢٠١٥، مع التركيز بوجه خاص على وضع وبدء استخدام مواد تدريبية للتوعية الأمنية للمرأة. وأجريت دورة تجريبية لتدريب المدربين بنجاح في نيروبي في تموز/يوليه عام ٢٠١٥، وستجرى هذه الدورة في ما لا يقل عن ٢٠ مركز عمل آخر خلال الأشهر المقبلة.

٧ - الاستجابة للحوادث الخطيرة

٧٤ - في الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٥، واصلت وحدة معالجة الإجهاد الناتج عن الحوادث الخطيرة التابعة للإدارة تعزيز قدراتها وتحسين تأهبها للاستجابة للحوادث الخطيرة في جميع أنحاء العالم، باستخدام استراتيجية ثلاثية تهدف إلى بناء قدرة الموظفين على التكيف بواسطة التدريب، وبناء قدرات المكاتب القطرية للأمم

المتحدة، ووضع سياسة لنظام إدارة الأمن بشأن معالجة الضغوط النفسية والتعامل مع الإجهاد الناتج عن الحوادث الخطيرة.

٧٥ - وعلى الصعيد العالمي، قدمت الإدارة خدمات نفسية - اجتماعية إلى ١٠ ٩٢٣ موظفاً وإلى أفراد أسرهم المستوفين للشروط شملت تقديم خدمات المشورة والتدريب، وتقديم المشورة التقنية للمديرين استجابة لـ ٥٣ حادثاً رئيسياً خطيراً في جميع أنحاء العالم.

٨ - النهج الجديد للامتنال والتقييم

٧٦ - حدد الاستعراض الاستراتيجي الذي أجرته الإدارة عدداً من المجالات التي ينبغي زيادة تطويرها وتعزيزها، يتمثل أحدها في الإصلاح التام للإجراءات القائمة في مجال الامتنال الأمني، واستحداث إجراءات تقييم داخلية أكثر شمولاً وفقاً للتقرير الذي قدمه مكتب خدمات الرقابة الداخلية (A/70/72). وقد أبرز المكتب في تقريره الحاجة إلى قيام الإدارة بإنشاء قدرات في مجال التقييم وفقاً للقواعد والمعايير التي وضعها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم.

٧٧ - وقد حققت الإدارة بالفعل تقدماً كبيراً في تنفيذ التوصيات المذكورة أعلاه. وبدأت تطبق بالفعل مفهوماً جديداً للتقييم النوعي لبرامج الأمن، لا يهدف إلى تقييم تنفيذ العمليات والممارسات الأمنية فحسب، ولكن أيضاً ثقافة الأمن السائدة. ومن المقرر البدء في تطبيق مفهوم جديد لتقييم مدى الامتنال، وإطار جديد لأفضل الممارسات والدروس المستفادة بحلول نهاية عام ٢٠١٥.

٩ - تعزيز سلامة السفر الجوي

٧٨ - أُقرت مؤخراً أول سياسة عامة للسفر الجوي وسوف يتم تنفيذها بحلول نهاية عام ٢٠١٥، وفي سياق ذلك سيكون مكتب إدارة مخاطر الطيران التابع للإدارة المصدر الوحيد للمعلومات والإرشادات بشأن استخدام النقل الجوي العالمي. ومنذ أيار/مايو ٢٠١١، قدمت الإدارة معلومات وإرشادات بشأن سلامة الطيران استجابة لـ ٦ ٢٠٠ طلب ورد من مراكز العمل الميدانية في جميع أنحاء العالم.

رابعاً - ملاحظات وتوصيات

٧٩ - لا تزال البيئة الأمنية العالمية معقدة ومتغيرة ومحفوفة بالتحديات. ولا تزال الأخطار القديمة قائمة في حين برزت تحديات جديدة. ومع ذلك، تشكل هذه البيئة الأمنية المتغيرة المعيار الجديد الذي يجب على الأمم المتحدة أن تعمل حالياً بموجبه.

٨٠ - وفي ذلك السياق، فإن تعزيز سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة أمر بالغ الأهمية، ولكن العديد من التحديات يلوح في الأفق. فالقدرة على البقاء والعمل في بيئات تتهددها الأخطار وينطوي العمل فيها على مخاطرة كبيرة تتطلب من المنظمة أن تعيد باستمرار تقييم ما تضطلع به من ممارسات وما تتخذه من تدابير في مجال إدارة الأمن وأن تعزز هذه الممارسات والتدابير وأن تتبع نهجا مبتكرة في الاستجابة للبيئة الأمنية المتغيرة.

٨١ - ويتعين على المنظمة أن تقيم باستمرار ما إذا كان نظام إدارة الأمن يعكس البيئة الأمنية وما إذا كان لا يزال يفي بالغرض من إنشائه. ويجب أيضا أن تتأكد من أن إدارة شؤون السلامة والأمن، التي أنشئت قبل عقد من الزمن من أجل توفير التوجيه والدعم والرقابة فيما يتعلق بنظام إدارة الأمن، تملك ما يكفي من الموظفين والموارد لتمكين الأمم المتحدة من الاضطلاع بعملياتها المنقذة للحياة. وعلى سبيل الأولوية، تحتاج الإدارة إلى قدرات فعالة لتأمين الحماية المادية، وإلى تعزيز القدرة على تحليل المعلومات، وإتاحة فرص التدريب على نطاق واسع، ووضع إطار قوي للسياسات الأمنية من أجل دعم المنظمة.

٨٢ - ويتطلب الوفاء بتلك الاحتياجات بذل جهود حثيثة ومتسقة من أجل تنفيذ السياسات العامة والإجراءات والممارسات والمعايير القائمة فيما يتعلق بالسلامة والأمن على نطاق المنظومة، بدعم من الدول الأعضاء. والمنظمة عازمة على مواصلة تعزيز نظامها المتعلق بإدارة الأمن من أجل إتاحة إمكانية تقديم خدمات السلامة والأمن على نحو متسق وشامل. ومن خلال إدماج موظفي الأمن التابعين للأمانة العامة في الإدارة، تحت إدارة وقيادة وكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن، ستتحقق الكفاءة في استخدام الموارد الأمنية وتتعزز قدرة المنظمة على توفير خدمات احترافية وفعالة وذات كفاءة في مجال السلامة والأمن، الأمر الذي يمكن الأمم المتحدة من مواصلة تنفيذ برامجها على الصعيد العالمي.

٨٣ - وتحتاج الإدارة إلى المرونة في العمل والانتشار للتأكد من أن القوة العاملة في مجال الأمن تعكس الديناميات المتغيرة في البيئة الأمنية من حيث المهارات والقدرة على نشر الأفراد المناسبين مزودين بالمعدات الصحيحة، في الأماكن التي هي في أشد الحاجة إليهم.

٨٤ - بالإضافة إلى ذلك، فإن اهتمام كبار المديرين ضروري لكفالة مواصلة تعميم مراعاة شؤون الأمن في جميع أنشطة التخطيط والتنفيذ التي تضطلع بها المنظمة. فالأمن يجب اعتباره عنصرا أساسيا في جميع البرامج، ويجب أن يتوفر له التمويل المناسب.

٨٥ - ومما يدعوا إلى الحزن أنه على الرغم من أن علم الأمم المتحدة ينبغي أن يكفل الحماية، فإن موظفي ومباني الأمم المتحدة يتعرضون في أحيان كثيرة جدا لهجمات متعمدة.

والأمين العام مستاء جدا من فقدان ١٥ زميلا من زملائنا في الأمم المتحدة في عام ٢٠١٤ و ٨ آخرين في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٥. وتعرب الأمم المتحدة عن أصدق تعازيها لأسر جميع موظفي الأمم المتحدة وجميع الموظفين العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية الذين جادوا بأرواحهم أثناء أداء واجبهم في الفترة المشمولة بالتقرير.

٨٦ - وتدين الأمم المتحدة بأقوى العبارات جميع أشكال الجريمة والعنف ضد أفرادها وتحث على أن يخضع مرتكبو هذه الأفعال للمساءلة. وفي هذا الصدد، فإن التعاون بين الأمم المتحدة والحكومات المضيفة لا يزال أساسيا لكفالة أمن موظفي الأمم المتحدة والأصول والمباني التابعة لها، ويجب مواصلة هذا التعاون بشكل صريح وبناء. ويجب ألا يعرقل شيء عمل المنظمة في مجال تقديم المساعدة لمن هم في أمس الحاجة إليها، حيثما وجدوا، وتصميمها على القيام بذلك والتزامها بهذا الشأن.

٨٧ - وأخيرا، يساور الأمين العام أيضا بالغ القلق إزاء استمرار الهجمات على العاملين في المجال الإنساني، بما في ذلك المنظمات الإنسانية التي تعمل في خدمة الأمم المتحدة. ويشمل هذا التقرير جميع العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية ويؤكد بقوة الحاجة إلى حماية جميع الذين يعملون من أجل تحقيق عالم أفضل. ومنظمات الأمم المتحدة والدول الأعضاء والشركاء والجهات المانحة مدعوون إلى العمل معا للتصدي للتحديات الأمنية التي يواجهها العاملون في المجال الإنساني والأخصائيون الصحيون، ولا سيما الموظفين المعيّنين محليا في الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك تأمين الحماية عن طريق التشريعات والامتثال للمعايير الإنسانية الدولية.

٨٨ - ويود الأمين العام أن يوصي الجمعية العامة بأن تبقي قيد نظرها مسألة سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة، وأن تواصل تقديم دعمها الراسخ لنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن.

المرفق الأول

موظفو الأمم المتحدة الذين تعرضوا لحوادث أضرت بسلامتهم وأمنهم بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٤

عدد موظفي الأمم المتحدة الذين تعرضوا لحوادث									
فئة الحوادث المتعلقة بالسلامة والأمن	عام ٢٠١٠	عام ٢٠١١	عام ٢٠١١	عام ٢٠١١	عام ٢٠١١	عام ٢٠١١	عام ٢٠١١	عام ٢٠١١	عام ٢٠١١
الوفيات الناجمة عن أعمال العنف	٥	٩	٢٦	٧	١٩	١١	١٨	١٠	١٥
الوفيات الناجمة عن حوادث تتعلق بالسلامة	١٩	٣٣	٤٤	١٠	١٥	٨	١٠	٦	١٥
الإصابات الناجمة عن أعمال العنف	٦٨	٤٦	١٤٥	٤٢	١١٢	٦٨	٨٢	٢١	٦٥
الإصابات الناجمة عن حوادث تتعلق بالسلامة	١٦٤	٧٣	١٦٦	٩٥	٢٠٩	١٢٠	١٤٤	٥٠	١٠١
الاختطاف	١٢	١٤	٢١	٢٥	٣١	١٥	١٧	٩	٦
السلب	٢٣٩	٢٠٤	٤١٧	٢٥٧	٤٠٨	٢٥١	٣١٤	٦٤	٥٣٠
اقتحام المنازل	٣٥	١٩	٢٠	١٢	٣١	١٥	٢٣	٢٣	٣٧
الاعتداءات الجسدية	٦٤	١٧	٣١	٢٠	٤٤	٢٢	٣٥	٣٦	١٠٤
الاعتداءات الجنسية	٩	٧	٥	٢	٤	١	٤	—	٨
السطو على المنازل	٣٨٥	٢٣٤	٤١٨	٢٧٩	٤٩٣	٢٧٧	٣٢٢	٧٠	٤٣٠
الترهيب	٢١٠	١٣٥	٢٢٤	١٣٤	٢٠٩	٦٤	٨١	٤٦	١٤٩
التحرش	١٧	٨	٤٦	٣٤	٥٢	١٨	٢٧	١٠	١٤٦
التوقيف والاحتجاز	٢١١	١١٨	١٩٥	١١٦	١٦٥	٥٧	١٣٨	٤١	١٢٨
المجموع	١ ٤٣٨	٩١٧	١ ٧٥٩	١ ٠٣٣	١ ٧٩٣	٩٢٧	١ ٢١٦	٣٨٦	١ ٧٣٤
	١ ٠٤٥								

المرفق الثاني

الهجمات على المباني والمركبات المدنية التابعة للأمم المتحدة

أول ستة أشهر من عام ٢٠١٥	٢٠١٤	فئة الحوادث الأمنية
١٦	٩	الهجمات المسلحة على المباني المدنية
٤٧	٤٥	الهجمات المسلحة على المركبات المدنية
٢٧	٢٦	اقتحام المباني المدنية

المرفق الثالث

موظفو الأمم المتحدة المدنيين الذين تعرضوا لحوادث أمنية في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

فئة الحوادث الأمنية	عدد الموظفين المتضررين	الموظفون المعينون دولياً	الموظفون المعينون محلياً	ذكور	إناث	عدد البلدان	ظروف الحوادث الأمنية
الوفيات الناجمة عن أعمال العنف	١٥	٧	٨	١٣	٢	٨	عمل إرهابي (٦)، عمل إجرامي (٨)، اضطرابات مدنية (١)
الوفيات الناجمة عن حوادث تتعلق بالسلامة	١٥	٢	١٣	١٣	٢	١٣	حادث سير (١٥)
الإصابات الناجمة عن أعمال العنف	٦٥	٢٣	٤٢	٤٢	٢٣	٢٤	صراع مسلح (٦)، عمل إرهابي (٩)، عمل إجرامي (٤٩)، اضطرابات مدنية (١)
الإصابات الناجمة عن حوادث تتعلق بالسلامة	١٠١	٢٣	٧٨	٧٤	٢٧	٣٧	حادث سير (٩١)، حوادث أخرى متعلقة بالسلامة (١٠)
الاحتطاف ^(١)	٦	١	٥	٦	—	٤	أفرج عن جميع الرهائن التابعين للأمم المتحدة
السلب ^(ب)	٥٣٠	٢١٥	٣١٥	٢٤٥	٢٨٥	٦١	
اقتحام المنازل ^(ج)	٣٧	١٧	٢٠	٢٢	١٥	٩	
الاعتداءات الجسدية ^(د)	١٠٤	٣٥	٦٩	٧٣	٣١	٣٦	
الاعتداءات الجنسية	٨	٥	٣	—	٨	٨	
السطو على المنازل ^(هـ)	٤٣٠	١٥٧	٢٧٣	٢٥٧	١٧٣	٦٢	
الترهيب ^(و)	١٤٩	٥١	٩٨	٨٦	٦٣	٤٢	
التحرش ^(ز)	١٤٦	٥٨	٨٨	٩٢	٥٤	٣٤	
التوقيف ^(ح) والاحتجاز	١٢٨	١٢	١١٦	١٢٣	٥	١٣	الموظفون الذين لا يزالون محتجزين: ١٥؛ الموظفون المدانون: ٣؛ الموظفون المفرج عنهم: ١١٠
المجموع	١٧٣٤	٦٠٦	١١٢٨	١٠٤٦	٦٨٨		

- (أ) عمل مقيد للحرية تقوم به جهات من غير الدول من خلال استعمال القوة أو التهديد باستعمالها أو من خلال الإغواء الاحتياطي، بما في ذلك أخذ الرهائن واشتراط تحقيق مطالب معينة لإحلاء سبيلهم.
- (ب) فعل أو حالة الاستيلاء على الممتلكات بصورة غير مشروعة عن طريق استعمال العنف أو التهديد باستعمال العنف.
- (ج) الدخول إلى المنازل عنوة بلا إذن بنية ارتكاب جريمة وهو عمل يصير مشدداً بفعل استعمال القوة و/أو الاعتداء الجسدي.
- (د) عمل غير مشروع يضع الأفراد، بدون موافقتهم، في حالة خوف من تعرضهم فوراً لأذى جسدي أو الضرب.
- (هـ) الدخول إلى المنازل عنوة بلا إذن بنية ارتكاب جريمة أو جريمة.
- (و) فعل الترهيب أو التخويف أو فعل الردع عن طريق التهديد.
- (ز) فعل القيام بأعمال منتظمة و/أو مستمرة وغير مرغوبة ومزعجة لا تحقق أي غرض مشروع وتسبب حالة ضيق انفعالي شديد.
- (ح) فعل تقوم به الدول.

المرفق الرابع

الحوادث الأمنية التي تعرض لها موظفو المنظمات غير الحكومية في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (تغطي الأرقام فترة ١٨ شهرا) على نحو ما أبلغت عنه إدارة شؤون السلامة والأمن

عدد الموظفين المتضررين		فئة الحوادث الأمنية
١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ - ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥	١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ - ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥	
٩٢	٤٤	الوفيات الناجمة عن أعمال العنف
٨٤	(٥)	الإصابات الناجمة عن أعمال العنف
١٦٧	٩٩	اختطاف الموظفين
٤٣	(٥)	الهجمات المسلحة على المباني
٧١	(٥)	اقتحام المباني
١٢٩	(٥)	الهجمات المسلحة على المركبات
٤٥	(٥)	المركبات المفقودة
	٩٠	حوادث خطيرة أخرى غير محددة (على نحو ما ورد في سجلات إدارة شؤون السلامة والأمن في السنوات السابقة)
٦٣١	٢٣٣	المجموع

(أ) غير مسجلة سابقا.

المرفق الخامس

الحوادث الأمنية التي تعرض لها الموظفون المحليون لوكالة الأمم المتحدة
لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

عدد الموظفين المحليين المتضررين		فئة الحوادث الأمنية
٢٠١٥	٢٠١٤	
صفر	١٨	الوفيات الناجمة عن أعمال العنف
صفر	صفر	الوفيات الناجمة عن الحوادث المتعلقة بالسلامة
٨	٥٢	الإصابات الناجمة عن أعمال العنف
٤	٣	الإصابات الناجمة عن الحوادث المتعلقة بالسلامة
٢	٥	الاختطاف
٥	١٥	السلب
صفر	٢	اقتحام المنازل
٢٨	٣٣	الاعتداءات الجسدية
صفر	١	الاعتداءات الجنسية
صفر	٢	السطو على المنازل
٤١	٣٩	الترهيب
٢	٧	التحرش
٢١	٤٠	التوقيف والاحتجاز
١	١	الموظفون المفقودون
١١٢	٢١٨	المجموع